TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/C.I/EM.2/2
18 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
اجتماع الخبراء بشأن تعميم وإعادة المنظور الجنساني في السياسة التجارية
جنيف، ١٠-١١ آذار/مارس ٢٠٠٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

كثيراً ما يكون للسياسات التجارية تأثير قوي في إعادة التوزيع، سواء فيما بين القطاعات الاقتصادية أو فيما بين الأفراد. وقد تتيح هذه السياسات فرصاً لتمكين المرأة، ولكنها قد تخلق أعباء أيضاً بتسببها في اضطراب الأسواق التي تعمل فيها المرأة. لذا ينبغي إدماج المنظور الجنساني لدى تصميم السياسات التجارية وتنفيذها. ويجب مراعاة مسألتين رئيسيتين هما: (أ) مدى تأثير السياسات التجارية في تمكين المرأة ورفاهها؛ و(ب) أثر السياسات التجارية على مستوى التفاوت بين الرجل والمرأة.

والمساواة بين الجنسين ليست فقط هدفاً مشروعاً قائماً بذاته من أهداف السياسة العامة لأن توفير فرص أفضل للمرأة يقود إلى تحسين التنمية البشرية؛ بل هي أمر مرغوب فيه للغاية من منظور الكفاءة. وتتزع المجتمعات التي يقل فيها التفاوت في الدخل ويقل فيها التمييز ضد فئات محددة من الأفراد إلى النمو بشكل أسرع. ويشير الارتباط الوثيق بين الفجوة الجنسانية والتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الوطنية إلى أهمية إدماج المساواة بين الجنسين في عملية وضع السياسات. وتدعو هذه المذكرة إلى إجراء مزيد من البحث عن الروابط بين السياسات التجارية ونوع الجنس، والدعوة بشأن السياسات لجعل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية حقيقة على المستويين المتعدد الأطراف والوطني. والجهود التعاونية المبذولة في مجال التحليل والدعوة بشأن السياسات، بما في ذلك الجهود المبذولة عن طريق فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية والتجارة، تشكل طريقاً واعداً.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١-١٣	٣
أولاً - السياسات التجارية والروابط الجنسانية	١٤-٤٠	٦
ألف - أسواق العمل والمؤسسات الصغيرة	١٩-٢٢	٨
باء - الإنتاج الزراعي	٢٣-٢٨	١١
جيم - الهجرة	٢٩-٤٠	١٢
ثانياً - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية: من النظرية إلى التطبيق	٤١-٥٨	١٦
ألف - التقييم المسبق لآثار الاتفاقات التجارية	٤٢-٤٨	١٦
باء - التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية	٤٩-٥٥	١٩
جيم - التعاون وبناء القدرات عقب دخول الاتفاقات التجارية حيز النفاذ	٥٦-٥٨	١٩
ثالثاً - الاستنتاجات	٥٩-٦٤	١٩
المراجع		٢١

مقدمة

١- كثيراً ما تبين الدراسات التجريبية لمحددات النمو الاقتصادي أن زيادة المساواة في الدخل لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية. كما أن المجتمعات التي يقل فيها التفاوت في الدخل ويقل فيها التمييز ضد فئات محددة من الأفراد تنزع إلى النمو بشكل أسرع. وما يُستخلص بداهة من هذه النتائج هو أن المجتمعات التي يسود فيها عدم المساواة تنزع إلى أن تكون أقل كفاءة بسبب تعطيلها جزءاً من رأسمالها البشري (Alesina and Rodrik, 1994; Persson and Tabellini, 1994; and Perotti, 1996).

٢- وينشأ التفاوت بين الجنسين من عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وعوامل مرتبطة بالتقاليد. فالأعراف الاجتماعية والفرص الاقتصادية والتعليم والمهارات في معظم الحالات تعكس تحيزاً بدرجة كبيرة ضد المرأة. والمساواة بين الجنسين أمر مرغوب فيه من منظور الكفاءة: فتعزيز فرص المرأة يقود إلى تحسين نتائج التنمية البشرية وخفض مستوى الفقر وتزايد معدلات النمو الاقتصادي (Sinha et al., 2007).

٣- وإضافة إلى كون المساواة بين الجنسين أمراً مرغوباً فيه من منظور الكفاءة، فهي، هدف مشروع قائم بذاته من أهداف السياسة العامة، إذ إن إتاحة فرص أفضل للمرأة تقود إلى تحسين التنمية البشرية. وقد سلّمت كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية منذ وقت طويل بأهمية إنهاء التحيز الجنساني وإشراك المرأة في العملية المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الإطار ١)[(١)]. وعلى الرغم من ذلك، فإن التحيز الجنساني لا يزال يُعتبر في أحيان كثيرة من الأفكار التي تأتي متأخرة في القرارات المتصلة بالسياسات، وبخاصة على المستوى الوطني، لأن نوع الجنس عامة لا يحظى باهتمام كبير في المناقشات التي تركز بشكل خاص على السياسات الاقتصادية والتنمية والتجارة.

٤- وتُناقَش المسائل المتصلة بنوع الجنس بتواتر أعلى على المستوى الدولي، ويبدو أنها أصبحت تُدرج بشكل متزايد في جدول الأعمال الاقتصادي المتعدد الأطراف. كما يُعتبر نوع الجنس قضية شاملة مرتبطة بقضايا التنمية في مجال حقوق الإنسان وفي غيره. وقد تعهدت الحكومات والأمم المتحدة في منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) بتعميم مراعاة المنظور الجنساني: ويعني ذلك أن تنظر في واقع المرأة والرجل والأثر المتوقع للأنشطة المخطط لها على كل منهما قبل اتخاذ أي قرار بشأن الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات وتخصيص الموارد. وما أكد التعهد المعلن في بيجين إدراج هدف يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وإنشاء فرقة العمل المعنية بالتعليم والمساواة بين الجنسين التابعة لمشروع الأمم المتحدة للألفية. وبعد مرور عقد على إقرار البلدان والمؤسسات واعتمادها لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، لا يزال تنفيذ هذه المسألة بطيئاً (Mehra and Gupta, 2006). وفي حين أن القدرة على ترجمة الوعي بالحاجة إلى سد الفجوة بين الجنسين إلى سياسة وقواعد محددة كثيراً ما تكون مفقودة، فمن المتوقع أن تتكامل السياسات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وقواعد التجارة بشكل متزايد، وأن تشكل مرحلة جديدة من العولمة الاقتصادية.

---

(١) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)؛ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥)؛ والأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠)؛ والبيان الختامي للقمة العالمية (٢٠٠٥).

٥- وعلى الصعد الأحادي والثنائي والمتعدد الأطراف على السواء ينبغي ألا تعتمد السياسات التجارية السليمة على تقييم الآثار التي قد تحدثها في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي فحسب، بل كذلك على تقييم الآثار في المساواة بين الجنسين. فإدماج القضايا الجنسانية في المناقشات المتصلة بالسياسات يتسم بأهمية خاصة للسياسات التجارية نظراً لتأثيرها القوي في إعادة التوزيع سواء فيما بين القطاعات الاقتصادية أو فيما بين الأفراد. وتحمي تدابير الحماية الموردين المحليين من المنافسة الدولية على حساب المستهلكين، وتراعي قطاع الاستيراد المنافس على حساب قطاعات التصدير. أما من حيث الرفاه، فإن تأثيرات السياسات التجارية (التحرير أو الحمائية)، فيما يخص إعادة التوزيع، فتعود شيئاً فشيئاً على الأسر المعيشية والأفراد، تبعاً لعلاقاتهم بعوامل إنتاج محددة - مثل العمل والأرض ورأس المال - أو بالقطاعات الاقتصادية.

٦- وخلال العقدين الماضيين استُعملت سياسات تحرير التجارة أداةً إنمائية فعالة استناداً إلى الأدلة التي تشير إلى أن هنالك كثير من المنافع التي يمكن أن يجنيها البلد بالمشاركة بنشاط أكبر في التجارة العالمية. ونتيجة لذلك، تزايد عدد اتفاقات تحرير التجارة التي وقّعتها البلدان، النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد كان تأثير التحرير عظيماً على كل من أسواق العمل وأسعار السلع.

٧- وعند تحليل تأثير التجارة في نوع الجنس، يجب مراعاة مسألتين محددتين هما: مدى تأثير السياسات التجارية في تمكين المرأة ورفاهها؛ وأثر السياسات التجارية على مستوى التفاوت القائم بين الرجل والمرأة.

٨- وتتيح التجارة الدولية فرصاً كبيرة لتمكين المرأة ورفاهها. وقد وفرت العولمة عدداً كبيراً من الوظائف الجديدة في البلدان النامية التي شغل معظمها النساء. كما أن المزارعات اللاتي تمكّنّ من التحول من زراعة المحاصيل الأساسية أو زراعة الكفاف إلى المحاصيل النقدية قد زادت دخولهن. وقد وفر تحرير التجارة فرص أعمال جديدة لصاحبات الأعمال. كما أتاحت الهجرة فرصاً جديدة للنساء، سواء كمهاجرات أو كمستفيدات من التحويلات المالية. وبإيجاز، أتاح التكامل التجاري للمرأة فرصة المشاركة في أشكال عمل أعلى إنتاجية. وقدرة المرأة على العمل وكسب الدخل هي قوة هائلة دافعة لتمكينها ومشاركتها في صنع القرار، سواء داخل الأسرة المعيشية أو خارجها[٢]. ومن ناحية أخرى، فقد كان للتجارة تأثير سلبي على بعض النساء، إذ إنها تسببت في اضطراب القطاعات الاقتصادية والأسواق التي كن يمارسن أنشطتهن فيها. وبعبارات أعم، يتطلب الانفتاح على الأسواق الدولية درجة من التكيف. كما أن العمال والمزارعين وأصحاب الأعمال الذين لا يستطيعون التكيف مع تحديات التجارة الدولية يمكن أن ينتهي بهم الأمر إلى أسوأ مما كانوا عليه.

٩- وفيما يتعلق بالفجوة في الأجور بين الجنسين، ليست التجارة السبب في تباين الدخل بين الجنسين، لكنها قد تؤدي إلى زيادة أو خفض أوجه التفاوت القائم. وتحرير التجارة، بما يؤدي إليه من زيادة المنافسة من الخارج، يوفر حافزاً لزيادة الكفاءة ويقلل بالتالي التمييز، بما في ذلك التمييز بين الجنسين. بيد أن تحرير التجارة كثيراً ما يرتبط بزيادة

---

(٢) علاوة على ذلك، توصلت الدراسات التي أجريت في البلدان النامية والمتقدمة إلى دليل على أن تمكين المرأة له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي. فعندما تزيد سيطرة المرأة على الموارد، تخصص الأسرة المعيشية موارد أكبر للاستثمار المنتج مثل صحة الأطفال وتعليمهم (Lundberg and Pollak, 1996; Haddad e al., 1997).

الفجوة في الأجور بين العمال المهرة والعمال غير المهرة. وبما أن النساء يُستخدمن عامة في وظائف لا تتطلب سوى مهارات منخفضة بأعداد أكبر من الرجال، فإن هذا يؤدي بشكل عام إلى زيادة عدم المساواة بين الجنسين.

١٠- وإجمالاً، فإن التأثير الكلي للسياسات التجارية على رفاه المرأة يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل مثل السياسات القائمة أصلاً وحجم الفجوة بين الجنسين وقدرة المرأة على التفاعل مع التغيرات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يتطلب الحد من النتائج السلبية التي قد تترتب على زيادة تحرير التجارة وضمان تحقيق نتائج عادلة للمرأة إدماج قضايا جنسانية محددة في عملية وضع السياسات التجارية.

الإطار ١- المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين

يوفر المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي، معياراً لتحديد الفجوة الوطنية بين الجنسين في أربع مجالات أساسية هي: المشاركة والفرص الاقتصادية، والتحصيل التعليمي، والتمكين السياسي، والصحة والبقاء. ويوفر المؤشر ترتيباً للبلدان يسمح بالمقارنة بين المناطق وبين فئات الدخل وفيما بين الحقب الزمنية. والهدف من الترتيب خلق وعي أكبر بالتحديات التي تمثلها الفجوات بين الجنسين والفرص التي يتيحها تقليص هذه الفجوات. وفضلاً عن ذلك، فإن المنهجية والتحليل الكمي اللذين يستند إليهما الترتيب يمكن أن يوفر الأساس لوضع تدابير فعالة للحد من الفجوات بين الجنسين. ووفقاً لتقرير عام ٢٠٠٨، لم يحقق أي بلد المساواة بين الجنسين. غير أن البلدان الأربعة الأعلى ترتيباً - وهي النرويج وفنلندا والسويد وآيسلندا - قد سدت نحو ٨٠ في المائة من الفجوات بين الجنسين فيها. ويؤكد المؤشر مجدداً الارتباط الوثيق بين الفجوة الجنسانية والقدرة التنافسية الوطنية، كما يوجه رسالة واضحة تدعو مقرري السياسات إلى إدماج مسألة المساواة بين الجنسين في أولوياتهم الوطنية.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٨.

١١- ويرتبط عدم المساواة بين الجنسين ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لمؤشر الدول المنهارة الذي وضعه صندوق السلام (٢٠٠٨). وفي الدول المنهارة عادة ما يكون معدل التمييز بين الجنسين عالياً (الشكل ١). ويوحي الارتباط الوثيق بين الفجوة الجنسانية والتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الوطنية بأهمية إدماج المساواة بين الجنسين في المناقشات المتعلقة بوضع السياسات.

١٢- ويعني تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية ما يلي: (أ) تقييم الآثار التي يمكن أن تحدثها السياسات التجارية وتحرير التجارة على رفاه الرجل والمرأة، مع افتراض أن مختلف القطاعات والفئات الموجودة في بلد معين ستتأثر بأشكال مختلفة؛ (ب) والقيام، بناء على ذلك، بصياغة السياسات التجارية وتحديد وتيرة تحرير التجارة على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وبمجرد صياغة السياسات التجارية وقطع التعهدات على الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي، يجب ترجمة هذه السياسات إلى برامج وإجراءات تستفيد منها المرأة والمجتمع بأسره فائدة فعلية. وبتقييم آثار السياسات التجارية على نوع الجنس، يمكن لمقرري السياسات توجيهها لتيسير تمكين المرأة ورفاهها، مع تلافيهم في الوقت نفسه زيادة التفاوت بين الرجل والمرأة.

الشكل ١- مؤشر الدول المنهارة ومؤشر الفجوة بين الجنسين، ٢٠٠٨

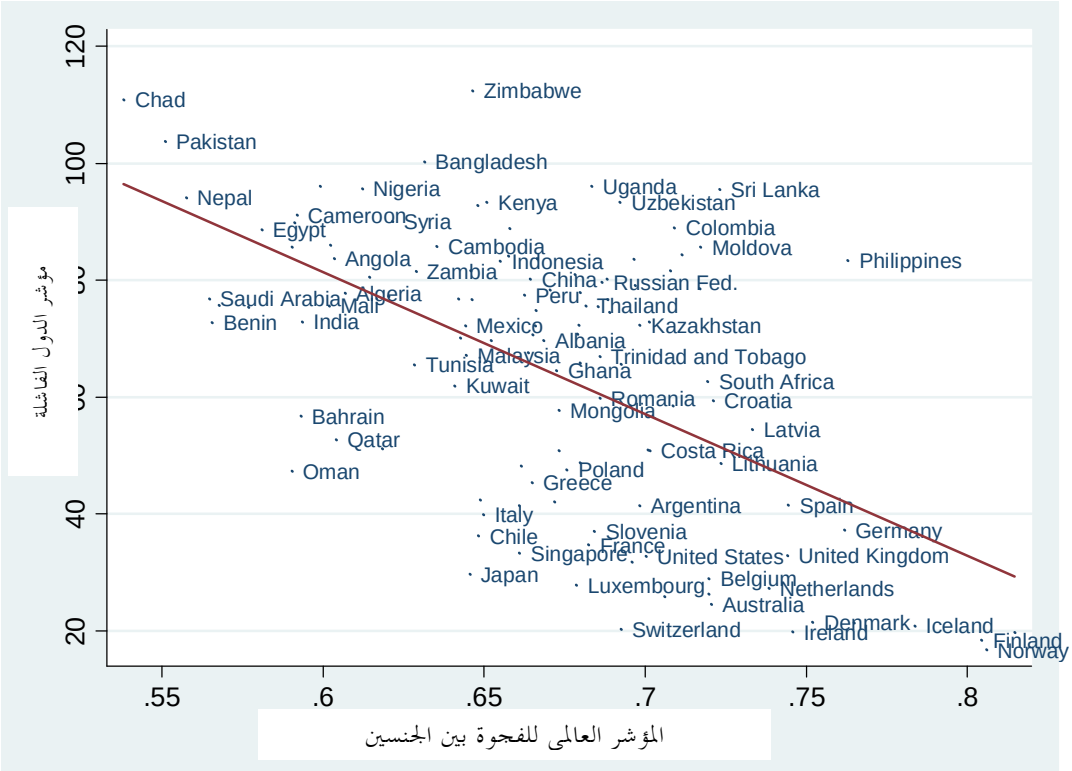

المصدر: الأونكتاد.

١٣- وتنقسم مذكرة القضايا هذه إلى قسمين. يوضح القسم الأول الأسس البديهية للعلاقة بين السياسة التجارية ونوع الجنس. ويناقش القسم الثاني السبل الفعالة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية، كما يقدم توصيات تتعلق بالسياسات. وتقترن هذه المذكرة بالوثيقة TD/B/C.I/EM.2/3، التي تعرض سبع دراسات لحالات إفرادية.

أولاً - السياسات التجارية والروابط الجنسانية

١٤- كما أُشير إليه أعلاه، وُجهت السياسات التجارية مؤخراً نحو تحرير التجارة. ويعزز تحرير التجارة خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإلغاء التدابير المطبقة في الداخل وتنفيذ سياسات المنافسة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويؤثر تحرير التجارة على أسعار وإنتاج السلع والخدمات والعائدات الضريبية والتوظيف وميزان المدفوعات. وعلى الرغم من أن تحرير التجارة يفضي عامة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي تقوده الصادرات، فإنه يؤثر عادة في القطاعات الاقتصادية والجهات الفاعلة الاقتصادية بدرجات متفاوتة. فعلى المدى القصير بصورة خاصة، قد يصبح بعض الأفراد أسوأ حالاً، في حين يجني آخرون منافع كبيرة. بيد أنه، على المدى المتوسط والطويل، سيستفيد الأفراد الذين يستطيعون التكيف استفادة كبيرة من الفرص التي يتيحها اقتصاد أكثر كفاءة وواردات أقل سعراً وقطاع صادرات آخذ في الاتساع.

١٥- وتأثيرات السياسات التجارية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تتفاوت عادة بين الجنسين. ويعود هذا إلى عوامل ثقافية واجتماعية وعوامل مرتبطة بالتقاليد، فضلاً عن عوامل اقتصادية. فالمرأة والرجل قد تكون لهما مهارات مختلفة، وقد يواجهان تحديات متباينة، وقد تتفاوت فرص حصولهما على الموارد. ومن الأهمية بمكان كذلك ملاحظة أن النساء لا يشكلن فئة متجانسة. وقد يكون للتغير في السياسة التجارية أثر متباين على مختلف الفئات الفرعية من النساء تبعاً للعوامل الاجتماعية والسياسية والأدوار الاقتصادية والخصائص الديمغرافية والموقع الجغرافي.

١٦- والأهم فيما يتعلق بالتجارة ونوع الجنس هو أن جني كامل منافع السياسات التجارية، يستلزم تكيف الاقتصادات والعمال. ويُقصد بالتكيف تحويل الموارد من القطاعات المتدهورة إلى القطاعات المنتعشة. وقد يثبت أن هذا التحول صعب، مثلما اتضح في أقل البلدان نمواً التي لم تشهد سوى تغيير طفيف في هياكلها الإنتاجية في السنوات العشر الماضية (الأونكتاد، ٢٠٠٨). ومشكلة التكيف هذه تزداد أهمية بالنسبة إلى البلدان التي تتسم فيها أسواق العمل ورأس المال بعدم المرونة، وبالنسبة إلى الأفراد الأقل ميلاً للتكيف. وفي هذا الصدد، تكون النساء أقل حظاً لأنهن، من الزواية الاقتصادية، أقل قابلية للتكيف بصورة عامة.

١٧- ويشكل الضعف النسبي لقابلية المرأة للتكيف مع تحديات وفرص الأسواق المتكاملة أحد أهم العوامل التي تجعل السياسات التجارية تسبب مشاكل خاصة بالنسبة للمرأة. وينشأ هذا العائق من الحرمان النسبي الذي تعاني منه المرأة من حيث التعليم والتحكم في الموارد وفرص الحصول على الائتمانات والتكنولوجيات الجديدة والتدريب والوصول إلى شبكات التسويق. وكثيراً ما تكون هذه المشكلة أكثر أهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، لسببين على الأقل هما: (أ) كثيراً ما تكون الفوارق بين الجنسين أوسع في البلدان ذات الدخل المنخفض؛ (ب) تفتقر البلدان النامية عامة إلى المؤسسات الحكومية التي تتميز بالكفاءة وشبكات الأمان والسياسات التعويضية التي تجعل التكيف أسرع وأيسر.

الإطار ٢- الفجوة في الأجور بين الجنسين

هنالك عاملان متضادان يؤثران في العلاقة بين تحرير التجارة والفجوة في الأجور بين الجنسين. فأولاً، ينبغي أن تؤدي السياسات التجارية التي تهدف إلى تعزيز تكامل الأسواق، مثل إزالة الضوابط التنظيمية الداخلية، إلى تضييق الفجوة عندما تزيد المنافسة بين الشركات. وسيحد الضغط الناتج عن المنافسة من التمييز ضد النساء اللاتي يتمتعن بمهارات مماثلة لمهارات الرجال، وهو ما يؤدي إلى زيادة المساواة في الأجور. وثانياً، كثيراً ما تسفر التجارة عن زيادة أهمية المهارات. وعامة ينعكس تأثير زيادة الفجوة في الأجور بين العمال المهرة والعمال غير المهرة على الفجوة في الأجور بين الجنسين. ويرجع ذلك إلى الفجوة في التعليم وتدني رصيد المرأة من المهارات وهو ما يعرضها للإجحاف.

وثمة مزيج من الأدلة التي يصعب معها تحديد ما إذا كان تحرير التجارة قد زاد الفجوة في الأجور بين الجنسين أم قلصها. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن تحرير التجارة يدعم إنتاج السلع الذي تتمتع فيه البلدان بمزايا نسبية، ومن ثم ينبغي أن يحقق منفعة أكبر للعمال غير المهرة مقارنة بالعمال المهرة. أما من الناحية العملية، فهنالك على الأقل سببان من واقع التجربة يجعلان التكامل التجاري في كثير من الأحيان لمنفعة العمال المهرة. فأولاً، من المرجح أن تستخدم قطاعات التصدير العمال المهرة وغير المهرة على حد سواء. وفي حين أن عدد الأفراد غير المهرة كبير في البلدان النامية، يكون العمال المهرة أشد ندرة. ويؤدي هذا إلى ضغط تصاعدي على أجور العمال المهرة وإلى ركود في أجور غير المهرة. وثانياً، تدعم هياكل الحماية القائمة، في كثير من الأحوال، القطاعات التي تستخدم أعداداً هائلة من العمال غير المهرة (Harrison and Hanson, 1999). وفي هذه الحالة فإن إلغاء الحماية التجارية لا يكون في صالح العمال غير المهرة.

وتشير الأدلة التجريبية إلى أنه في كثير من الأحيان تزيد التجارة الفجوة في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة، في حين تخفض التمييز بين الجنسين. ويعني ذلك أنه في حين زاد الفرق في الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة انخفض الفرق في الأجور بين الرجال والنساء ذوي المهارات المتماثلة، مع تباين النتائج فيما يخص الفجوة في الأجور بين الجنسين. وخلص أوستندورب (Oostendorp, 2004)، في دراسة شملت عدة بلدان، إلى أنه في نطاق المهنة، تقترن زيادة التجارة في معظم الحالات بتضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين. غير أنه في بعض الدراسات الأخرى ثبت أن تحرير التجارة يزيد الفجوة في الأجور بين الجنسين (Menon and Van der Meulen, 2006).

١٨- ولتوضيح الصلة بين السياسات التجارية ونوع الجنس، من المناسب تحديد الصلات الرئيسية. وعلى الرغم من أن بعض التأثيرات الأخرى قد يكون لها دور[٣]، فإن هذه المذكرة تركز على الكيفية التي تؤثر بها التجارة على نوع الجنس عن طريق أسواق العمل والمؤسسات الصغيرة والإنتاج الزراعي والهجرة.

ألف - أسواق العمل والمؤسسات الصغيرة

١٩- تشير الأدلة إلى أن التجارة تزيد عادة من الوظائف المتاحة في القطاع الرسمي في البلدان النامية. وقد شغلت النساء بنسبة كبيرة هذه الوظائف المعتمدة على العمالة الكثيفة وعلى مستوى منخفض من المهارات. وقد كانت الصناعات الموجهة نحو التصدير تلجأ بصفة خاصة إلى العمالة النسائية لوفرة النساء عامة في سوق العمل ولأنهن أقل اهتماماً بالانضمام للنقابات وأقل أجوراً. ويمكن القول بأن عدداً كبيراً من النساء استفدن من فرص العمل الجديدة. وقدرة المرأة على اكتساب المال ميزة كبرى فيما يتعلق بتمكينها، سواء داخل الأسرة المعيشية أو خارجها. ويبين الجدول ١ تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية. وقد تحسنت ظروف العمل بالنسبة إلى المرأة، لا سيما في اقتصادات شرق آسيا ذات النمو السريع، إذ زاد عدد النساء اللاتي يحصلن على أجور/رواتب، بينما انخفض عدد النساء اللاتي يحصلن على وظائف غير مضمونة أو يقمن بأنشطة بلا أجر. ولا تزال هنالك فروق كبيرة بين الجنسين، لا سيما في أفريقيا وجنوب آسيا حيث ينحصر عمل المرأة بشكل كبير في الأنشطة غير مدفوعة الأجر والأنشطة غير المأمونة.

٢٠- ومن أهم القضايا المتعلقة بعمل المرأة في البلدان النامية طبيعته المؤقتة في كثير من الأحيان. هذا، إلى جانب تسببه في عدم الاستقرار المالي، يجعل مسألة اكتساب مهارات محددة أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك تظل النساء يتقاضين أجوراً متدنية ضمن مجموعة العمال غير المهرة. وحقيقة، يشير عدد من الدراسات إلى الطبيعة الهشة لوظائف النساء في قطاع الصناعة التحويلية، حيث تتكرر فترات البطالة وتكون القدرة على التفاوض بشأن الأجور وشروط العمل ضعيفة (Levinsohn, 1999; Ozler, 2001; Nicita and Razzaz, 2003). ويسفر كل ذلك عن زيادة في عمل المرأة بأجر لا يقابلها انخفاض مساو في حدة الفقر، لا سيما في الأسر المعيشية التي ترعاها نساء (البنك الدولي، ٢٠٠١).

(٣) العلاقة بين التجارة وجملة أمور من بينها تخصيص الموارد داخل الأسر المعيشية والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ونقل المعرفة.

الجدول ١

مركز الذكور والإناث في العمل (كحصة من إجمالي فرص العمل)
١٩٩٧ و٢٠٠٧

	العمال الذين يتقاضون أجوراً أو رواتب (%)		أرباب العمل (%)		الأشخاص الذين يعملون لحسابهم (%)		العمال المساهمون في نفقات الأسرة (%)		العمالة غير المستقرة (%)	
الإناث	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***
العالم	٤١,٨	٤٦,٤	٢,١	١,٨	٢١,٦	٢٦,٩	٣٤,٥	٢٤,٩	٥٦,١	٥١,٧
الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي	٨٥,١	٧٨,٥	٤,٢	٣,٩	٦,٨	٥,٨	٤,٠	٢,٣	١٠,٧	٨,١
وسط وجنوب شرق أوروبا (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكمنولث الدول المستقلة	٧٧,٥	٤٨,٥	٣,٦	٣,٠	١١,٤	١٣,٦	٧,٦	٥,٠	١٨,٩	١٨,٦
شرق آسيا	٢٨,٧	٣٩,٢	١,٦	٠,٧	٢٥,٧	٣٦,٨	٤٤,٠	٢٣,٣	٦٩,٦	٦٠,١
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٩,٤	٣٥,١	١,٠	٠,٩	٢٣,٢	٢٨,٠	٤٦,٥	٣٦,٠	٦٩,٦	٦٣,٩
جنوب آسيا	١١,٤	١٥,٥	٠,٥	٠,٣	١٧,٤	٢٥,٢	٧٠,٧	٥٨,٩	٨٨,١	٨٤,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦٧,٨	٦٤,٦	٢,١	٢,٧	٢١,٧	٢٥,٥	٨,٤	٧,١	٣٠,١	٣٢,٧
الشرق الأوسط	٤٣,٧	٥٥,٣	١,١	١,٥	٢٥,٧	١٧,٩	٢٩,٤	٢٥,٣	٥٥,٢	٤٣,٢
أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى	١٢,٤	١٥,٥	٢,٦	٢,٨	٤٨,٠	٤٦,٩	٣٧,٠	٣٤,٧	٨٥,٠	٨١,٧
شمال أفريقيا	٤٩,٣	٥٨,٤	٢,٢	٣,٢	١٦,٢	١٢,٤	٣٢,٣	٢٦,٠	٤٨,٨	٣٨,٤
الذكور	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***	**١٩٩٧**	**٢٠٠٧***
العالم	٤٤,٩	٤٧,٩	٤,٣	٣,٤	٣٧,٢	٣٧,٤	١٣,٥	١١,٣	٥٠,٧	٤٨,٧
الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوربي	٨٠,٦	٨٢,١	٨,١	٧,٩	١٠,١	٩,٣	١,٢	٠,٨	١١,٣	١٠,١
وسط وجنوب شرق أوروبا (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكمنولث الدول المستقلة	٧٤,٧	٧٦,١	٤,٢	٤,١	١٧,٥	١٧,٧	٣,٦	٢,١	٢١,٠	١٩,٩
شرق آسيا	٣٨,٤	٤٦,٤	٣,٧	١,٣	٣٩,٨	٤٠,٥	١٨,١	١١,٨	٥٧,٩	٥٢,٣
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٣٨,١	٤١,٦	٢,٩	٢,٣	٤٣,٣	٤١,٥	١٥,٧	١٤,٦	٥٨,٩	٥٦,١
جنوب آسيا	٢١,٠	٢٤,٤	٢,٢	١,٢	٥٨,٠	٥٦,١	١٨,٨	١٨,٣	٧٦,٧	٧٤,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦٢,٤	٦٠,٦	٥,٥	٥,٩	٢٦,٦	٢٩,٧	٥,٦	٣,٨	٣٢,١	٣٣,٥
الشرق الأوسط	٥٨,٧	٦٥,٢	٥,٨	٦,٧	٢٨,١	٢٣,٠	٧,٤	٥,٢	٣٥,٥	٢٨,٢
أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى	٢٥,٢	٣٠,٣	٣,٤	٣,٢	٤٩,٦	٤٨,٠	٢١,٨	١٨,٤	٧١,٤	٦٦,٤
شمال أفريقيا	٥٧,١	٥٩,٩	٩,٤	١١,٩	١٧,٩	١٦,٢	١٥,٦	١٢,٠	٣٣,٥	٢٨,٢

* بيانات أولية.

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠٠٨).

٢١- ومن منظور السياسة العامة، ثمة طريقتان رئيسيتان لضمان استفادة العمال بصفة عامة - والإناث بصفة خاصة - استفادة كاملة من فرص العمل الناشئة عن التكامل التجاري. فالأولى هي ضمان أن تستوفي قوة العمل، وبخاصة النساء، المهارات المطلوبة في الصناعات التي يتسع نطاقها. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق السياسات التعليمية الملائمة والتدريب التقني. أما الثانية فهي الحد مما يمكن أن يحدث للعمال من استغلال. ولسوء الحظ، أن تحقيق هذه الاستجابات المرتبطة بالسياسات يكون أكثر صعوبة حيث تكون الموارد الحكومية محدودة. وقد تتحقق نتائج ضعيفة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة والبطالة الجزئية. بيد أن أي تدبير من شأنه تحسين مهارات العمال والاستقرار الوظيفي وشروط العمل واستحقاقات البطالة واستحقاقات العمال - مثل الإجازات المدفوعة والرعاية الصحية - سيحقق على الأرجح فائدة كبيرة للعمال، لا سيما أولئك الذين يعملون في ظروف أقل استقراراً.

٢٢- وتؤثر السياسات التجارية كذلك على النساء عن طريق تأثيرها على قدرة المؤسسات الصغيرة على البقاء (الإطار ٣). ففي حين أن التكامل التجاري قد يتيح فرصاً للمؤسسات الصغيرة كي تنمو، فإنه يعرضها كذلك للمنافسة الدولية. وتعمل المؤسسات الصغيرة، بصفة عامة، في الأسواق المحمية، وزيادة المنافسة الأجنبية ترغمها على النمو و/أو التطور تكنولوجياً (Melitz, 2003). ويؤثر هذا على المرأة بطريقتين. فأولاً، إن عدداً كبيراً نسبياً من المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية تديره النساء. وثانياً، تكون فرص النساء في كثير من الأحيان أقل فيما يخص الوصول إلى شبكات التسويق والائتمانات والمعرفة التقنية، وجميعها عوامل أساسية لتحسين قدرة المؤسسات الصغيرة على المنافسة. وفي هذا الصدد، تكون السياسات، التي تهدف بالتحديد إلى تيسير وصول المؤسسات الصغيرة إلى الائتمانات ورابطات المصدرين والتدريب التقني حتى تتمكن من الوفاء بشروط أسواق التصدير، هي السياسات الأنسب لتيسير انتقال المؤسسات الصغيرة إلى بيئة السوق المفتوحة.

الإطار ٣- إدماج صاحبات الأعمال في السوق الدولية

في البلدان النامية، تملك النساء نسبة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة من المشاريع البالغة الصغر أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتتأثر صاحبات الأعمال بصفة خاصة بالعولمة وتحرير الأسواق من القيود لأنهن يمثلن الشريحة الأضعف في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يواجهن مصاعب خاصة في الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا لتوسيع مشاريعهن، وذلك نتيجة للقيود القانونية والثقافية والاجتماعية المتعددة. وبالإضافة إلى ذلك فإن صاحبات الأعمال كثيراً ما تكون لديهن مسؤوليات وأهداف واستراتيجيات تجارية مختلفة عن الرجال. فمعظم النساء، على سبيل المثال، عليهن التزامات أسرية كبيرة تزيد الضغوط على وقتهن ودخلهن. وبصورة عامة، لا يراعي تصميم وهيكل برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كاف الاحتياجات والواقع المحلي لصاحبات الأعمال اللاتي يواجهن مشكلات فيما يخص تحسين مهاراتهن عن طريق خدمات تطوير الأعمال التجارية. بيد أن الأدلة تشير إلى أنه إذا ما تم التغلب على هذه العقبات الكبيرة، بدعم خارجي في أحيان كثيرة، قد يتيح تحرير التجارة الكثير من الفرص التجارية لصاحبات الأعمال. وعلى وجه الخصوص، قد يصبح التدريب المحدد الأهداف في مجال تنظيم المشاريع من عوامل النجاح الرئيسية التي تساعد صاحبات الأعمال في مواجهة المنافسة الدولية واغتنام الفرص التي تتيحها الأسواق المفتوحة.

وأشارت النساء اللاتي تدربن في إثيوبيا وأوغندا في إطار برنامج تطوير تنظيم المشاريع التابع للأونكتاد إلى أنهن كثيراً ما يخلطن بين أموالهن الخاصة وأموال النشاط التجاري، ولا يحفظن سجلات مالية سليمة، كما أن قدرتهن على التعامل مع علم الحساب والبيانات المالية محدودة. وافتقارهن إلى الثقة بالنفس يفقدهن ثقة المؤسسات المالية. وتترع النساء إلى اتقاء المخاطرة، وهو ما يحرمهن من اكتشاف الفرص الجديدة. ويجب مراعاة هذه الأنماط المرتبطة بنوع الجنس من أنماط تطوير تنظيم المشاريع عند صياغة سياسات وبرامج الدعم لتعزيز إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، تشير هذه الحالات إلى الحاجة إلى مبادرات جديدة تركز بصفة خاصة على مساعدة المؤسسات التي تملكها/تديرها النساء على الحصول على خدمات تطوير الأعمال التجارية التي تعزز نموها الاقتصادي وقدرتها على المنافسة.

باء – الإنتاج الزراعي

٢٣- تتأثر النساء بدرجة كبيرة بالطريقة التي يؤثر بها تحرير التجارة في أنشطتهن الإنتاجية الزراعية (الجدول ٢). وفي البلدان النامية، تكون المرأة مسؤولة بصفة عامة عن رفاه الأسرة المعيشية، إذ لا تؤدي الأعمال المترلية فحسب بل توفر كذلك الغذاء والنقد عن طريق زراعة المحاصيل الأساسية. وهذا الأمر جدير بالذكر لأن تحرير التجارة كثيراً ما أدى إلى زيادة محاصيل التصدير (المحاصيل النقدية)، بينما زاد من منافسة الواردات من المحاصيل الغذائية (وبالتالي أدى إلى انخفاض الأسعار) (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠٠٣). ويؤثر هذا على الرجال والنساء بشكل مختلف، إذ تكون النساء عادة من صغار المزارعين الذين ينتجون المحاصيل الغذائية، في حين يكون الرجال أكثر نشاطاً في تسويق السلع الأساسية الزراعية التقليدية وغير التقليدية في الأسواق الإقليمية والدولية (Fontana et al., 1998).

٢٤- وتؤثر الواردات الأقل سعراً تأثيراً سلبياً على صناعات الواردات المنافسة لأن مصانع التجهيز المرتبطة بمحاصيل التصدير النقدية التي تم تحريرها تصبح غير قادرة على الصمود أمام المنافسة. وعلاوة على ذلك، فمن المستبعد أن يستفيد صغار الملاك الذين يقوم نشاطهم على زراعة الكفاف، وأكثرهم من النساء، استفادة كبيرة من الانخفاض في أسعار الواردات من سلع الاستهلاك العمالي والسلع الإنتاجية لأن محتوى الواردات من نفقاتهم منخفض بعض الشيء. وأخيراً، فإن صغار المزارعين، الذين من المحتمل أن يتوسعوا في استخدام النساء، قد يرون أن مكاسب زيادات الأسعار الناجمة عن تحرير التجارة، يستولي عليها الوسطاء.

الجدول ٢

نسبة الإناث إلى القوة العاملة الزراعية (في المائة)

	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٠٠ (تقديرات)	٢٠١٠ (تقديرات)
العالم	٣٩,٠١	٤١,١٣	٤٢,٦٩	٤٣,٥٥	٤٤,١٦
البلدان المتقدمة	٤١,٠٧	٤٣,٧٧	٣٨,٣٨	٣٦,١٣	٣٣,٧٣
البلدان النامية	٣٨,٥٩	٤٠,٨٥	٤٢,٩٣	٤٣,٨٣	٤٤,٤٤

المصدر: منظمة الغذية والزراعة – إحصاءات نوع الجنس والأمن الغذائي.

٢٥- واضطر المزارعون، بسبب تحرير التجارة، إلى التوسع في التحسينات التكنولوجية وإدخالها على أساليب الزراعة للتمكن من المنافسة مع المنتجات المستوردة والمنافسة في الأسواق الدولية. وبما أن النساء العاملات في الزراعة هن في الغالب الأعم من صغار المزارعين الذين ليس لديهم سوى فرص محدودة في الحصول على الائتمانات والمدخلات الزراعية والمعرفة، فإنهن الأشد معاناة من أضرار تحرير الأسواق الزراعية. والمزارعون الذين لا يستطيعون البقاء في البيئة الجديدة يهجرون الزراعة. وفي العديد من البلدان النامية، يهجر صغار المزارعين مزارعهم أو يبيعونها، بمعدلات متزايدة، وهو ما أدى إلى تركيز الأراضي والتوسع في إنتاج المحاصيل التجارية (Young and Hoppe, 2003)، في حين يتحول بعضهم إلى زراعة الكفاف.

٢٦- وأثر السياسات التجارية على زراعة الكفاف مسألة هامة، على الرغم من أنها لم تحظ بقدر كاف من الدراسة. وهي مسألة هامة من المنظور الجنساني نظراً لأن مشاركة المرأة في زراعة الكفاف كبيرة بشكل عام، لا سيما في أقل البلدان نمواً (الإطار ٣). ويُنظر إلى زراعة الكفاف، بدرجة كبيرة، على أنها نشاط اقتصادي غير ذي كفاءة، وسبيل لكسب العيش يتسم بالقسوة والمخاطرة، ولا يوجد سوى أمل ضئيل أو لا يوجد أمل البتة في تحسينها. ويتوقع أن تؤدي سياسة قادرة على تحرير المزارعين من زراعة الكفاف إلى تحقيق بعض المنافع. ومن الناحية النظرية، تتيح التجارة الدولية فرصاً لزراعة محاصيل أكثر ربحية، وتسهل بالتالي التحول من زراعة المحاصيل الأساسية إلى المحاصيل النقدية. أما من الناحية العملية، فقد ثبت أن تحرير التجارة يقلل ممارسة زراعة الكفاف عندما يستطيع المزارعون التكيف مع المنتجات والأساليب الزراعية الجديدة. وفي هذا الصدد، يكون احتمال التحول إلى شكل بديل من أشكال الزراعة أكثر ربحاً أضعف بين النساء، لا سيما وأن الزراعة التجارية تتطلب مدخلات ليس بمقدور النساء بصفة عامة الوصول إليها، مثل الاستثمارات والتدريب والتسويق. ومن المحتمل أن يحصل المزارعون على مساعدة كبيرة في الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الدولية نتيجة لتطبيق السياسات الهادفة إلى زيادة إمكانية حصول المزارعين على الائتمانات وتيسير حصولهم على التكنولوجيات الزراعية المحسنة وتوفير التدريب الخاص بالمحاصيل. وهذه السياسات يمكن أن تقودها الحكومات، أو تنتهجها استجابة لطلب الجهات المانحة كما في حالة أقل البلدان نمواً.

٢٧- بيد أن التحول إلى المحاصيل النقدية الموجهة نحو التصدير يجب أن يُقرأ بعين ناقدة في ضوء الوضع الحالي من انعدام الأمن الغذائي. والجدير بالملاحظة أن أزمة الغذاء أكدت في الآونة الأخيرة مجدداً أهمية المحاصيل الغذائية الأساسية التقليدية والزراعة الحضرية والزراعة في تخوم الحضر، على الأقل بوصفها آلية لمواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي. ومن منظور السياسة العامة، يتمثل التحدي الرئيسي في إنتاج فائض كبير يمكن تسويقه من هذه المحاصيل بحيث يدخل في التجارة المحلية، وهو أمر يتطلب بعض التحولات من الزراعة إلى الأعمال التجارية الزراعية، ولكن في القطاع التقليدي.

٢٨- ويمكن أن تحتوي هذه الاستراتيجية الرامية إلى "تنشيط" القطاع التقليدي على مكون جنساني هام. وبما أن النساء يشاركن عادة في إنتاج الأغذية الأساسية للأسرة المعيشية وفي تسويق المحاصيل الغذائية التقليدية محلياً، فمن الأيسر نسبياً ربط تمكين المرأة بزيادة الإنتاجية والناتج في قطاع المحاصيل الغذائية الأساسية التقليدية بدلاً من زيادتهما في قطاع المحاصيل النقدية. ويعني ذلك، أن الاستراتيجيات التي تهدف بالتحديد إلى معالجة الصلة بين التجارة والأمن الغذائي تفتح فرصاً جديدة لتمكين المرأة ولدورها في تنظيم المشاريع.

جيم - الهجرة

٢٩- تؤثر الهجرة على العلاقات بين الجنسين، سواء من خلال ترسيخها للفوارق والأدوار التقليدية، أو من خلال التصدي لها والعمل على تغييرها (BRIDGE, 2005). وعلى الرغم من تزايد الأدلة المتعلقة بالجوانب الجنسانية للهجرة، فليست معظم السياسات المعنية بالهجرة سياسات جنسانية سواء في البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان المستقبلة لهم.

٣٠- ومن منظور جنساني، سيكون من الأهمية بمكان فهم أسباب الهجرة الدولية والنتائج الناجمة عنها. وبغض النظر عن نوع الجنس، فغالباً ما تكون الهجرة وسيلة لتحسين مستويات المعيشة، وذلك بالإفلات من براثن الفقر والاضطهاد. ومع ذلك، فغالباً ما تتحمل المرأة المهاجرة أعباء أشد وطأة. وتتوقف مشاركة المرأة في تدفقات الهجرة إلى حد كبير على دورها الاجتماعي ودرجة استقلاليتها وإمكانية وصولها إلى الموارد والتقسيم الطبقي الجنساني السائد. وعلى العموم، ترتبط الهجرة بمستوى تمكين المرأة، ويكون معدل هجرة الإناث أعلى في البلدان التي تحظى فيها قدرة المرأة على الكسب بقيمة أعلى.

٣١- وحسب بيانات الأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، وصل عدد المهاجرين الدوليين في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩١ مليون مهاجر على نطاق العالم، أي ما يمثل ٣ في المائة من سكان العالم؛ وكان نصفهم من النساء. وتهاجر معظم النساء لأسباب عائلية – لتكوين عائلة أو لمّ شملها. ومع ذلك، فمعظم النساء يهاجرن في الوقت الحالي هجرة مستقلة. وفي كلتي الحالتين، تلاقي المرأة صعوبات أكبر من تلك التي يلاقيها الرجل للعثور على عمل. وهي تواجه "حرماناً مضاعفاً" لكونها مهاجرة وأنثى (OECD, 2005). وتحصل النساء المهاجرات ذوات المهارات المنخفضة أو غير الماهرات عادة على فرص عمل في عدد محدود من المهن في قطاع وهي المهن المرتبطة بنوع الجنس، كخدمات التنظيف والمطاعم والترفيه وتقديم الرعاية. ويعمل عدد قليل نسبياً منهن في القطاع الزراعي، في حين تشغّل صناعة النسيج والملابس أعداداً كبيرة منهن. وغالباً ما ينعكس التهميش الذي تتعرض له المهاجرات غير الماهرات في شغلهن للوظائف الأدنى مركزاً والأقل مردوداً والأسوأ من حيث ظروف العمل، وفي غياب التمثيل النقابي وعقود العمل المضمونة، وكثيراً ما يقترن ذلك بمركز قانوني هش. وغالباً ما تتجه المهاجرات من ذوات المهارات إلى مهن الرعاية والمهن الاجتماعية، بما فيها التعليم والرعاية الصحية.

٣٢- وكثيراً ما تتم الهجرة بشكل غير مشروع، مؤدية بذلك إلى تعريض المرأة للمزيد من المخاطر لارتباطها في كثير من الأحيان بالاتجار بالبشر. وفي هذه الظروف، تكون المرأة أكثر ضعفاً نظراً لما تنطوي عليه الهجرة غير الشرعية في أغلب الأحوال من استغلال وإكراه وتعسف في استعمال السلطة. ويستند الاتجار بالبشر إلى ما هو موجود من أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وتأتي النساء المتاجر بهن في الكثير من الأحيان من مناطق ترتفع فيها معدلات التمييز القائم على أساس نوع الجنس.

٣٣- وحتى وإن كانت المرأة المهاجرة تواجه في أغلب الأحيان صعوبات أكبر من تلك التي يواجهها الرجل، فإن الهجرة تساعدها بوجه عام على رفع مستوى استقلاليتها ومركزها الاجتماعي. وتتمثل إحدى النتائج الإيجابية الهامة التي تحققها الهجرة النسائية للبلدان النامية في الأموال التي تجنيها المرأة وترسلها إلى ذويها. ويميل المهاجرون من ذوي المهارات المتدنية، لا سيما النساء منهم، إلى إرسال كمية من المال أكبر نسبياً من تلك التي يرسلها ذوو المهارات العالية من المهاجرين الرجال. وتؤثر الهجرة أيضاً على النساء اللواتي يبقين في أوطانهن. فالمرأة هي أكبر المتلقين للتحويلات المالية، وهي تستخدمها عادة لتحسين رفاه أفراد الأسرة (OECD, 2007a). وتمثل التحويلات المالية مصدراً هاماً

لرؤوس الأموال بالنسبة إلى البلدان النامية[٤]. والتحويلات المالية هي أيضاً أداة لتغيير العلاقات القائمة بين الجنسين أي زيادة احترام المرأة التي ترسل تحويلات مالية وتوفير المزيد من الموارد للمرأة التي تتلقى هذه التحويلات.

٣٤- ومن منظور السياسة العامة، يشكل تيسير التحويلات المالية، وتقليل تكاليف التحويل إلى أدنى حد ممكن، وتحسين مستوى الوعي المالي لدى المهاجرين وأسرهم، وتنويع مصادر توفير الخدمات المالية، جميعها تطورات مستصوبة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦). وينبغي إعادة النظر في بعض الممارسات من قبيل اشتراط المصارف الحصول على موافقة أحد رجال الأسرة قبل السماح للمرأة بفتح حساب مصرفي أو الحصول على ائتمان أو إرسال تحويلات مالية. فالاستقلالية المالية للمرأة شرط مسبق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمساواة في المركز الاجتماعي.

٣٥- وحتى إن كانت الهجرة تحدث آثاراً إيجابية على الأفراد فإنها تؤدي إلى آثار عكسية على البلدان الأصلية للمهاجرين. فالمهاجرون يتسببون في خفض حجم القوة العاملة في بلدانهم الأصلية، ويمكن أن يؤثروا تأثيراً سلبياً على إمكانات النمو، نظراً للنقص الذي قد يحدثونه في مجال توفير اليد العاملة في القطاعات الآخذة في التوسع. وتكون هذه الآثار السلبية أشد وضوحاً في حالة "نزوح الأدمغة" من أصحاب المهارات العالية، لا سيما حينما تمتص الهجرة المهارات ذات الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية. وتؤثر سوق العمل التي يسود فيها الفصل الجنساني على تحديد الفئات المهنية القادرة على الهجرة. فعلى سبيل المثال، يطغى الإناث في عملية تدفق العاملين في مجال التمريض من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، بينما يسود العنصر الرجالي في مهن أخرى - كالعلماء والمهندسين والأطباء - (BRIDGE, 2005). وترتبط ظاهرة "هدر الأدمغة" بهذا الموضوع وإن لم تلق إلاّ القليل من الدراسة. وهذا يعني الحرمان الكبير من استخدام المهارات والمؤهلات وهي المشكلة التي يواجهها المهاجرون الذين أنهوا تعليمهم الثانوي وربما الجامعي أيضاً - ولا سيما النساء منهم - عند عثورهم على عمل في الخارج (Piper, 2005 and 2006).

٣٦- وفي الآونة الأخيرة، أصبحت البلدان الأصلية للمهاجرين أكثر وعياً بالأثر الإيجابي للهجرة في الحد من الفقر وفي التنمية، ومن ثم فهي أكثر ميلاً إلى تشجيع عودة مواطنيها إلى بلدانهم الأصلية ولو على أساس مؤقت، وإقامة روابط بمجتمعاتهم عبر الوطنية وتيسير تدفق التحويلات المالية. وفي حالات حدوث نزوح للأدمغة، ينبغي للدول المستقبلة للمهاجرين أن تخفف من وقع هذه الآثار بتوفير التدريب وبناء القدرات في البلدان الأصلية. وهذه هي السياسة العامة التي تتبعها، على سبيل المثال، كندا والمملكة المتحدة بخصوص الممرضين والمدرسين (BRIDGE, 2005). وهناك بلدان أخرى وضعت مدونات ممارسة للثني عن توظيف العاملين في الصحة من البلدان التي تعرف نقصاً في هذه الفئة من العاملين.

---

(٤) وفقاً للتقديرات والاتجاهات العالمية للمنظمة الدولية للهجرة، قدرت تدفقات التحويلات المالية العالمية في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٣٣٧ مليار دولار، ذهب ٢٥١ مليار دولار منها إلى البلدان النامية. وكان حجم التحويلات المالية المرسلة إلى أقل البلدان نمواً - والتي بلغت حوالي ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ بالنسبة إلى ٣٥ بلداً أتيحت بيانات عنها - أكبر من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (٩ مليار دولار)، ولكنه أقل من المجموع البالغ ٢٨ مليار دولار الذي تلقته هذه البلدان كصافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٦ (UNCTAD, 2008a).

الإطار ٤– المساواة بين الجنسين في التعليم: الأدلة الواردة من أقل البلدان نمواً

وفقاً للبيانات المتاحة، فإن ما بين ثلث إلى نصف أقل البلدان نمواً هي في طريقها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وارتفعت نسبة التحاق "البنات" بالمدارس الابتدائية والثانوية مقارنة بنسبة "البنين" من ٠,٧٩ في عام ١٩٩١ إلى ٠,٨٩ في عام ٢٠٠٥، ومن ٠,٧٧ في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٨١ في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن التفاوتات الهامة التي تؤثر على التحاق الفتيات بالمدارس لا تزال سائدة في بعض البلدان بسبب العوامل الثقافية، فإنه يبدو أنه من الأيسر تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي مقارنة بالقدرة على تحقيقها في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي. وفي عام ٢٠٠٥، حققت نسبة الثلث من أقل البلدان نمواً التي كانت البيانات متاحة عنها مساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، مقابل نسبة الخمس في التعليم الثانوي والعشر في التعليم ما بعد الثانوي. ويؤكد الأونكتاد (٢٠٠٨ أ) أنه ما لم يدرج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار تنمية اقتصادية، وما لم يتم تركيز الجهود على خلق فرص عمل وتوفير سبل كسب الرزق، بالإضافة إلى زيادة توفير الخدمات العامة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف سيظل غاية بعيدة المنال.

المصدر: UNCTAD, 2008a.

٣٧- وتوفير الخدمات في الخارج من خلال الأسلوب ٤ للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يمثل النظام الوحيد المتعدد الأطراف والقائم على المعاهدات، الموجود في الوقت الحاضر لتنظيم الحركة المؤقتة لبعض الفئات من الأشخاص. وكان التقدم أقل نسبياً في تحرير هذا الشكل من التجارة في الخدمات مقارنة بالأشكال الأخرى للتجارة. ولم تغير المفاوضات الجارية بشأن التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية من هذا الوضع.

٣٨- وبالرغم من ذلك، تبقى حدود الأسلوب ٤ للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات غير موضحة بدقة. فهذا الاتفاق يقر بأن توفير الخدمات قد يتطلب وجود أشخاص طبيعيين أجانب، ولكنه لا يتوسع في شرح السبل المحددة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الأمر. وقد أدى عدم الوضوح بخصوص هذه القضية إلى تباين الآراء بين البلدان بشأن أنواع حركات الأشخاص الطبيعيين التي تدخل في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. إلاّ أن هناك توافقاً في الآراء على أن القضايا التي تخص الباحثين عن العمل والإقامة الدائمة والمواطنة لا تندرج ضمن نطاق الاتفاق، بينما يغطي الاتفاق توفير الأفراد أو الشركات للخدمات المتعاقد عليها وحركة الأشخاص المتصلة بالاستثمار.

٣٩- وقد عولجت القضايا المتعلقة بالأسلوب ٤ في معظم البلدان بنفس طريقة معالجة قضايا الهجرة، مما طمس الحدود بين الحركة المؤقتة والحركة الدائمة وعلى العكس من ذلك، فإن تناول الأسلوب ٤ كقضية من قضايا التجارة – بدلاً من اعتبارها قضية متعلقة بالهجرة – سيسهل حركة مقدمي الخدمات وقد يستبق بعض المشاكل التي تحدثها في الوقت الحاضر الهجرة الدائمة وتدفقات العمالة غير الشرعية (UNCTAD, 2003).

٤٠- ويؤكد الأونكتاد أنه يمكن تيسير ودعم زيادة مشاركة المرأة وتوسيع استفادتها من التجارة الدولية في الخدمات من خلال الأسلوب ٤، وذلك باتخاذ التدابير التالية: (أ) تبسيط إجراءات منح التأشيرات وتصاريح العمل ومتطلبات الترخيص؛ (ب) تعزيز الحركة المؤقتة للعمال ذوي المهارات المنخفضة؛ (ج) إلغاء اختبارات الاحتياجات الاقتصادية أو تخفيض نطاقها، وجعلها أكثر شفافية وقابلية لأن يتنبأ بها؛ (د) تيسير الاعتراف

بالمؤهلات المهنية. وقد تبين أن منح هذا الاعتراف قد ينطوي على درجة معينة من التحيز الجنساني، لا سيما في مجال الخدمات التي تتطلب مهارات أعلى - وكمثال على ذلك ترشيد الشواغل المتعلقة بالضمان الاجتماعي من خلال إمكانية تحويل الضمان الاجتماعي أو من خلال رد الاشتراكات في الضمان الاجتماعي لدى عودة مقدم الخدمات إلى وطنه الأم (Puri, 2004).

ثانياً - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية: من النظرية إلى التطبيق

٤١- توضح المناقشة الواردة في الفصل الأول الصلات الرئيسية التي تربط بين السياسات التجارية وبين تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتمثل هذه الروابط القضايا الرئيسية التي تتعين مراعاتها لدى تقييم وتحليل آثار السياسة التجارية على المسائل الجنسانية. ويعنى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المقام الأول القيام تحليل الأثر الذي تتركه السياسات والبرامج على الرجل والمرأة كلّ على حدة، وذلك بغية تحديد سبل استخدام التجارة لتمكين المرأة، وتحديد التدابير العلاجية الممكن اتخاذها عند تأثير السياسات التجارية تأثيراً سلبياً على المرأة. وفي الوقت الذي يعتبر فيه تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية مسعى من المساعي الأحدث عهداً، فإن البلدان قد اكتسبت خبرة كبيرة في مجال تعميم قضايا أخرى في السياسة التجارية، كالحماية البيئية والتنمية المستدامة على سبيل المثال. وقد تثبت الدروس المستفادة من هذه الخبرة جدواها عند القيام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني (Coche et al., 2006).

ألف - التقييم المسبق لآثار الاتفاقات التجارية

٤٢- يدرج عدد من البلدان - بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا - بشكل اعتيادي دراسات تقييمية مسبقة لاتفاقاته التجارية. وعلى الرغم من اختلاف التقييمات في نطاقها وأغراضها، فإن معظمها يتضمن تقديراً للآثار البيئية. وتسعى البلدان من خلال مثل هذه التقييمات إلى تحديد ما إذا كانت تغييرات السياسات العامة ضرورة يقتضيها عقد اتفاق من الاتفاقات التجارية، أو ما إذا كان لهذه التغييرات آثار محتملة على الأنظمة البيئية المحلية القائمة، أو ما إذا كان لها أثر على قدرة البلد على الامتثال للالتزامات التي تعهد بها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وفي بعض الحالات، لا تخص التقييمات إلاّ البلد الذي أجراها، غير أنها تشمل في حالات أخرى جميع البلدان الأطراف في الاتفاقات التجارية.

٤٣- ويمكن في مجال المسائل الجنسانية الاضطلاع بأعمال مماثلة لتقييمات الآثار البيئية. وبعبارة أخرى، يمكن إجراء تقييم بخصوص الآثار الجنسانية التي يحتمل أن تنجم عن عقد اتفاق تجاري، وذلك في أثناء التفاوض على عقد اتفاق تجاري أو قبل الشروع في هذا التفاوض. ويمكن، على سبيل المثال، تزويد المفاوضين التجاريين بقائمة تضم القطاعات التي تراعي فيها الاعتبارات الجنسانية والتي ينبغي فيها الإسراع بتحرير التجارة أو تأخير هذا التحرير أو استبعاده من أجل تعزيز عمالة المرأة وتمكينها.

٤٤- ويمكن استخدام مختلف تدابير السياسة التجارية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التجارة الدولية، بما فيها: (أ) اتفاقات تحرير التجارة؛ (ب) تحرير التجارة من جانب واحد - وكمثال على ذلك تخفيض الرسوم

الجمركية من جانب واحد على المدخلات الوسيطة في القطاعات الإنتاجية ذات العمالة النسائية العالية؛ (ج) تقديم الحوافز الضريبية لصالح المؤسسات المملوكة للنساء بغية تشجيع الصادرات؛ (د) إقامة هياكل أساسية متصلة بالتجارة بغية تعزيز الروابط بين صاحبات المشاريع والأسواق المحلية والدولية (UNCTAD, 2008b). غير أنه في الوقت الذي ينبغي أن تسلك فيه عملية تحرير التجارة سبيلاً يعكس جملة أمور من بينها تأثيرها المحتمل على المرأة، فإن هذا لا يعني ضرورة حماية قطاعات الأعمال التي تفتقر إلى الكفاءة أو إلى القدرة التنافسية لمجرد كونها توفر فرص العمل للمرأة. وفي هذه الحالات، ينبغي تنفيذ سياسات تعنى بالتدريب المهني والتثقيف لتطوير مهارات المرأة، وتمكينها من التحول إلى قطاعات الاقتصاد الأكثر قدرة على المنافسة.

٤٥- وتدل التجربة على أن قدرة الكثير من البلدان النامية في إجراء تقييمات بيئية بصورة مستقلة عن التقييمات التي يجريها شركاؤها من البلدان المتقدمة لا تزال قدرة محدودة، وذلك بسبب ضعف القدرات في مجال البحوث.

٤٦- وفي تطور حديث، تدعو بعض البلدان إلى إجراء تقييمات جنسانية للاتفاقات التجارية. ودعت الجمعية البرلمانية المشتركة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي[٥] دول هذه المجموعة إلى أن تقوم بدراسات بشأن الاستدامة لتوجيه عملية التفاوض المتعلقة باتفاقات الشراكة الاقتصادية، ودعت المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم المالي للدراسات التي تتضمن، ضمن أمور أخرى، البحث المتعلق بآثار الاتفاقات التجارية على المرأة في مختلف بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٤٧- وتشجيع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء على أن تدرج في تشريعاتها بعض المتطلبات المتعلقة بإجراء تقييم للاتفاقات التجارية من الزاوية الجنسانية قبل توقيعها هو حل نظري سليم، إلاّ أنه قد يتحول إلى حمل شديد الوطأة على البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نمواً - إذا لم يكن مقترناً بالعمل على بناء القدرات. وفي واقع الأمر، قد لا تمتلك البلدان النامية سوى القليل من القدرة، وقد لا تمتلك أي قدرة لإجراء تقييمات للانعكاسات المحتملة للاتفاقات التجارية على شرائح معينة من السكان، بمن فيهم النساء.

٤٨- ويؤدي دعم بناء قدرات مستقلة في مجال البحث لإجراء تقييمات للآثار الجنسانية في البلدان النامية إلى تحقيق عدة أهداف. فهو يشجع حكومات البلدان النامية على التكفل بموضوع السياسة الجنسانية، كما يعزز شرعية ما أنجز من تقييمات جنسانية في جميع أنحاء العالم، حيث يتيسر الوصول إلى عدد أكبر من الآراء والحلول والنماذج. ويمكن للمنظمات الدولية ذات الصلة أن تدرج في خططها المعنية بالبحوث وضع منهجية تستخدم في تقييم الآثار الجنسانية المترتبة على السياسة التجارية.

باء - التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية

٤٩- في بعض الحالات، ترد المسائل الجنسانية بشكل مباشر في متون الاتفاقات. وهذا هو الحال في اتفاق كوتونو على سبيل المثال. وتنص الديباجة، والمادة ١، والفقرة ٢ من المادة ٩، والفقرتان ١ و٢ من المادة ٢٠،

(٥) قرار بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية: المشاكل والآفاق، اعتمد في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

على احترام الأطراف للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وإيمانها بالمساواة بين الرجل والمرأة، والتزامها بإدراج مراعاة المنظور الجنساني "في جميع مجالات التعاون".

٥٠- وفي الإطار ذاته، يؤكد اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومحفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التزام الأطراف بتعزيز تنمية التجارة الدولية بطريقة تساعد على توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء (المادة ١٩١)[٦].

٥١- وينص الاتفاق الشامل المعقود بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك، على أنه يتعين في إطار التعاون الإقليمي "إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة، لا سيما في العملية الإنتاجية" (الفقرة ٣ من المادة ٣٧)[٧].

٥٢- ويتضح من المقارنة مرة أخرى بين الشواغل البيئية والجنسانية أن هناك عدة اتفاقات تجارية تتضمن أحكاماً بيئية ترد في اتفاقات جانبية محددة. وتجري عملية مماثلة حينما يتعلق الأمر ببحث القضايا الجنسانية؛ أي أن هناك ميلاً متزايداً إلى تناول المسائل الجنسانية في الاتفاقات المرفقة بالاتفاقات التجارية. فاتفاق التعاون في مجال العمل لأمريكا الشمالية - وهو أحد الاتفاقين الجانبيين لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - يحث المجلس الوزاري للجنة المعنية بالتعاون في مجال العمل على تعزيز أنشطة التعاون المتعلقة بتحقيق أمور من بينها ما يلي: (أ) المساواة بين المرأة والرجل في مكان العمل؛ (ب) إلغاء التمييز في مجال التوظيف، بما فيه التمييز القائم على أساس نوع الجنس؛ (ج) المساواة في الأجور بين المرأة والرجل.

٥٣- وعلاوة على ذلك، فإن اتفاق التعاون في مجال العمل بين كندا وشيلي - الذي يكمل، مع اتفاق التعاون البيئي، اتفاق التجارة الحرة بين كندا وشيلي - يحث المجلس على تعزيز الأنشطة المتعلقة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مكان العمل، ويتضمن في المرفق الأول منه، إلغاء التمييز في مجال التوظيف ومبدأ المساواة في الأجور بين المرأة والرجل.

٥٤- وعادة ما تكون البلدان النامية حذرة بخصوص إدماج الاعتبارات البيئية في الاتفاقات التجارية. ومن دواعي شواغلها، أن الاعتبارات البيئية قد تؤدي إلى إقامة حواجز تجارية، أو أن تطبيقها قد يؤدي إلى أعباء إضافية بالنسبة إلى الموارد المالية والبشرية. وعلاوة على ذلك، فإن أوجه عدم التماثل في القوة تدعو أيضاً إلى الحذر. ويساعد حجم البلد الراغب في إدراج الاعتبارات البيئية في الاتفاقات كما يساعد وزنه الاقتصادي على التأثير على نتائج المناقشات. وتواجه بعض البلدان النامية صعوبة إضافية ناجمة عن ضرورة التفاوض بشأن الفصول البيئية في الاتفاقات التجارية، وذلك في الوقت الذي لا يزال فيه إطارها الوطني التنظيمي لمسائل البيئة يخطو خطواته الأولى (OECD, 2007b). وقد ينشأ هذا النوع من الصعوبات عند إدماج الاعتبارات الجنسانية في الاتفاقات التجارية. وبإمكان الشركاء التجاريين أن يقوموا بما يلي: (أ) طلب إدراج بعض المعايير المتصلة بنوع

---

(٦) تعيد اتفاقات الشراكة الاقتصادية تعريف النظام التجاري بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي يحل محل النظام المطبق منذ اتفاقية لومي الأولى، وتستند إلى أحكام اتفاق كوتونو.

(٧) يقوم الاتفاق الشامل، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٠، على ثلاثة أعمدة رئيسية هي: الحوار السياسي والتجارة والتعاون.

الجنس في الاتفاقات؛ أو (ب) السعي إلى إدماج أنماط مختلفة من آليات الإنفاذ وتسوية المنازعات؛ أو (ج) طلب مواءمة بعض جوانب التشريعات المتصلة بنوع الجنس بين الأطراف في الاتفاق التجاري.

٥٥- ومن جهة أخرى، أدى إدراج القضايا البيئية في الاتفاقات التجارية إلى حدوث ما يلي: (أ) إبراز مكانة مثل هذه القضايا؛ (ب) تشجيع مشاركة المجتمع المدني بشكل أوسع في عملية التفاوض على هذه الاتفاقات وفي تنفيذها؛ (ج) تيسير الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة المتصلة بالبيئة؛ (د) تعزيز التعاون البيئي فيما بين الأطراف في الاتفاقات. ويمكن تحقيق نتائج مشابهة من خلال إدماج الاعتبارات الجنسانية في الاتفاقات التجارية. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما تجمع الاتفاقات التجارية، وبالخصوص حينما يكون أحد أطرافها بلداً نامياً، بين الالتزامات التجارية وبين التعاون البيئي وبناء القدرات. ويمكن أن ينطبق الحل نفسه في حالة الاعتبارات الجنسانية. وينبغي أن تكون الالتزامات المتصلة بنوع الجنس، في حالة إدراجها في الاتفاقات التجارية، التزامات متوازنة وواقعية، وتراعي الحقائق الاقتصادية والسياسية في جميع البلدان التي هي أطراف في الاتفاق.

جيم - التعاون وبناء القدرات عقب دخول الاتفاقات التجارية حيز النفاذ

٥٦- بمجرد دخول الاتفاقات التجارية أو اتفاقات الشراكة حيز النفاذ، تنطلق مرحلة حاسمة أخرى، هي مرحلة التنفيذ.

٥٧- وتدرج بعض الاتفاقات القضايا الجنسانية ضمن آليات بناء القدرات التي تتضمنها النصوص. فعلى سبيل المثال، تحدد آلية التعاون في مجال العمل وبناء القدرات في اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى القضايا الجنسانية، "بما فيها القضاء على التمييز المتعلق بالعمالة والمهن" كأولوية من أولويات التعاون وبناء القدرات (المرفق ١٦-٥). وفي الاتفاق الشامل بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك، تعتبر المسائل الجنسانية، إلى جانب حقوق الإنسان والقضايا البيئية، قضية شاملة يتعين دمجها في التعاون الإنمائي بين الأطراف.

٥٨- وفي حالات أخرى، يتم تناول القضايا الجنسانية كجزء من عملية موازية من الأنشطة والنقاشات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات الإقليمية، أو في المنتديات. وهذا هو الحال على سبيل المثال في محفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وفي الكمنولث، وكلاهما يسعى إلى إدماج المسائل الجنسانية في جميع سياسات الحكومات الأعضاء وفي جميع برامجها وممارساتها، بغية تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين.

ثالثاً - الاستنتاجات

٥٩- إن أوجه عدم المساواة بين الجنسين تضعف رفاه السكان، وتقلص آفاق النمو الاقتصادي وتتسبب في انعدام الكفاءة. وفي غضون السنوات العشرين الماضية أو نحوها، وُجهت السياسة التجارية في معظم البلدان نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق. وتحدث العولمة وتحرير التجارة آثاراً معقدة ومتناقضة في كثير من الأحيان على فرص حصول المرأة على العمل وسبل الرزق والدخل. وفي بعض الحالات، ارتبط تحرير التجارة بتزايد العمالة وفرص إنشاء المشاريع لصالح المرأة. وفي حالات أخرى، أدى هذا التحرير إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وإلى تردي وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي. ومن الواضح أن السياسات التجارية تؤثر على المرأة باعتبارها شريحة متميزة من شرائح السكان. ومع ذلك، ظلت السياسات التجارية لوقت طويل تتجاهل المسائل الجنسانية.

٦٠- وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية يعني القيام بتقييم آثار السياسات التجارية المحتملة على الرجل والمرأة وجعلها تستجيب للاعتبارات الجنسانية. وعلى نحو خاص، ينبغي للتحليل أن يتقصى الأثر الذي تحدثه السياسات التجارية على العمالة، والمؤسسات الصغيرة، والأسعار والإنتاجية الزراعية، وزراعة الكفاف، والهجرة. ومن خلال تقييم الآثار الجنسانية للسياسات التجارية، يمكن لمقرري السياسات توجيه السياسات لتيسير تمكين المرأة ورفاهها، مع تفادي زيادة التفاوتات بين الجنسين والسعي إلى تخفيف حدة التفاوتات القائمة.

٦١- وينبغي لمقرري السياسات أن يراعوا مجموعة واسعة من القضايا حتى يستفيد كل من الرجال والنساء استفادة كاملة من التجارة الدولية. وتشتمل العناصر الأهم على ما يلي: (أ) اكتساب المهارات (التعليم)؛ (ب) جعل أسواق العمل أسواقاً غير تمييزية؛ (ج) المساواة في الحصول على الموارد والسيطرة عليها، بما فيها تمليك الأراضي. ومن ضمن هذه القضايا، تبدو قضيتا تعليم المرأة وتراكم مهاراتها أهم العناصر المحددة لتأثير التجارة على عمالة المرأة وعلى الفجوة في الأجور بين الجنسين. وطالما ظلت المرأة أقل تأهيلاً من الرجل، فإنها قد تظل أدنى أجراً وأقل استفادة من الوظائف المضمونة.

٦٢- وينبغي صياغة السياسة التجارية وتحرير التجارة وتوجيهه على نحو يراعي آثارها المحتملة على المرأة، ولكن هذا لا يعني ضرورة حماية قطاعات الأعمال التي تفتقر إلى الكفاءة أو القدرة التنافسية لمجرد كونها توفر العمل للمرأة. وينبغي بالأحرى وضع سياسات تعنى بالتدريب المهني وبناء القدرات لتمكين المرأة من اكتساب المهارات الجديدة التي تنشدها السوق.

٦٣- ويمكن إدراج الاعتبارات المتصلة بنوع الجنس على نحو مفيد في الاتفاقات التجارية لضمان أن تعود مثل هذه الاتفاقات بالنفع على جميع شرائح السكان، بمن فيهم النساء. وينبغي تعزيز قدرات البلدان النامية على تقييم آثار السياسات التجارية على المرأة. ويمكن أن يؤدي إدراج الاعتبارات الجنسانية في الاتفاقات التجارية إلى إبراز مكانة مثل هذه القضايا وتعزيز التعاون فيما بين الأطراف، غير أنه ينبغي ألاّ يصبح هذا الإدراج شرطاً مسبقاً للوصول إلى السوق.

٦٤- وهناك حاجة إلى إجراء بحوث إضافية ودعوة للسياسات بشأن الروابط القائمة بين السياسة التجارية والمسائل الجنسانية. وتشتمل المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التحليل على ما يلي: (أ) الروابط القائمة بين الأمن الغذائي والتجارة ونوع الجنس؛ (ب) سياسات الهجرة والحركة المؤقتة لمقدمي الخدمات والحدود الفاصلة بين هاتين السياستين؛ (ج) العلاقة بين الفجوة القائمة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الوطنية؛ (د) مواصلة وضع المنهجيات لتقييم الآثار الجنسانية للسياسة التجارية؛ (هـ) أثر الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ على قطاعات محددة تكون فيها عمالة المرأة مرتفعة بشكل خاص. ويمكن تنفيذ خطة البحث على نحو مفيد من خلال بذل الجهود التعاونية. وينبغي السعي إلى توافق الآراء بشأن السياسات المتصلة بهذه القضايا الجوهرية، وتوفر فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية والتجارة آليات مناسبة لهذا الغرض.

المراجع

Alesina A and Rodrick D (1994). Distributive politics and economic growth. *The Quarterly Journal of Economics*. MIT Press. Vol. 109(2): 465–490.

BRIDGE (2005). Gender and migration, cutting edge pack. Brighton: BRIDGE/Institute of Development Studies. http://www.bridge.ids.ac.uk/reports_gend_CEP.html.

Coche I, Kotschwar B and Salazar–Xirinachs JM (2006). *Gender Issues in Trade Policymaking*. OAS Trade Series.

DESA (2005). *The 2005 Revision Population Database*. Available at: http://esa.un.org/migration/.

FAO (2003). *Gender, Key to Sustainability and Food Security, Plan of Action: Gender and Development.* Ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/005/Y3969E/Y3969E00.pdf.

Fontana M, Joekes S and Masika R (1998). *Global Trade Expansion and Liberalization: Gender Issues and Impacts*. Bridge Development – Gender, Report No. 42.

Haddad L, Hoddinott J and Alderman H (1997). *Intra-household Resource Allocation in Developing Countries: Models, Methods, and Policy*. International Food Policy Research Institute. Johns Hopkins University Press. Baltimore and London.

Harrison A and Hanson G (1999). Who gains from trade reform? Some remaining puzzles. *Journal of Development Economics*. Elsevier. Vol. 59(1): 125–154.

ILO (2008). *Global Employment Trends for Women*. ISBN 978-92-2-121035-1 (Web PDF).

IOM (2003). *World Migration 2003: Managing Migration: Challenges and Responses for People on the Move*. ISBN 92-9068-144-6.

Levinsohn J (1999). Employment responses to international liberalization in Chile. *Journal of International Economics*. Vol. 47(2): 321–344.

Lundberg S and Pollak RA (1996). Bargaining and distribution in marriage. *Journal of Economic Perspectives*. Vol. 10(4): 139–158.

Mehra R and Rao Gupta G (2006). *Gender Mainstreaming: Making It Happen.*

International Center for Research on Women (ICRW), 30th Anniversary.

http://siteresources.worldbank.org/INTGENDER/Resources/
MehraGuptaGenderMainstremingMakingItHappen.pdf.

Melitz MJ (2003). The impact of trade on intra-industry reallocations and aggregate industry productivity. *Econometrica*. 71(6): 1695–1725.

Menon N and Van der Meulen Y (2006). The impact of trade liberalization on gender wage differentials in India's manufacturing sector. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=953400.

Nicita A and Razzaz S (2003). Who benefits and how much? How gender affects welfare impacts of a booming textile industry. *Policy Research Working Paper Series 3029*. The World Bank.

OECD (2005). *Migrant Women and the Labour Market: Diversity and Challenges*. Proceedings of joint OECD/EU Seminar.

OECD (2007a). *Policy Coherence for Development: Migration and Developing Countries*. http://www.oecd.org/document/46/0,3343,en_2649_33935_39207662_1_1_1_1,00.html.

OECD (2007b), *Environment and Regional Trade Agreements*.
http://www.oecd.org/document/8/0,3343,en_2649_34287_38768584_1_1_1_1,00.html.

Oostendorp R (2004). Globalization and the gender wage gap. *Policy Research Working Paper Series 3256*. The World Bank.

Ozler S (2001). Export-led industrialization and gender differences in job creation and destruction: microevidence from the Turkish manufacturing sector. University of California at Los Angeles.

Persson T and Tabellini G (1994). Is inequality harmful for growth? *American Economic Review*. Vol. 84(3): 600–621.

Perotti R (1996). Redistribution and non-consumption smoothing in an open economy. *Review of Economic Studies*. Vol. 63(3): 411–433.

Piper N (2005). *Gender and Migration*. Background paper for Global Commission on International Migration (GCIM) and appendix to the GCIM Global Report on Migration, Recommendations to the United Nations Secretary-General.

Piper N (2006). Gendering the politics of migration. *International Migration Review*. Vol. 40(1): 133–164.

Puri L (2004). Trade in services, gender and development. In *Trade and Gender – Opportunities and Challenges for Developing Countries*. UNCTAD/EDM/2004/2.

Sinha N, Raju D and Morrison AR (2007). *Gender Equality, Poverty and Economic Growth*. World Bank Policy Research Working Paper No. 4349.

The Fund for Peace (2008). Failed States Index Scores 2008.
http://www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&task=view&id=292&Itemid=452.

United Nations General Assembly (2006). *Summary of the High-level Dialogue on International Migration and Development*. A/61/515.

UNCTAD (2003). *Report of the Expert Meeting on Market Access Issues in Mode 4 and Effective Implementation of Article IV on Increasing the Participation of Developing Countries*. TD/B/COM.1/64, TD/B/COM.1/EM.22/3.

UNCTAD (2004, 2006, 2007, 2008a). *The Least Developed Countries Report*, various years.

UNCTAD (2008b), *Moving towards Gender Sensitization of Trade Policy*.

UNCTAD/DITC/TNCD/2008/2.

WEF (2008). The Global Gender Gap Report 2008.
http://www.weforum.org/pdf/gendergap/report2008.pdf.

World Bank (2001). Engendering development: through gender equality in rights, resources and voice. World Bank Policy Research Report.

Young B and Hoppe H (2003). Gender agenda in the WTO. The Doha Development Round, Gender and Social Reproduction. *Gutachten für die Friedrich Ebert Stiftung.*

– – – – –